الأمم المتحدة

S/2001/27

مجلس الأمن

Distr.: General
10 January 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة موجهة إليكم من السيد سيوم ميسفين، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الحميد حسين
السفير
الممثل الدائم

100101 100101 01-20791 (A)
0120791

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن التطورات المستجدة في الصومال التي أصبحت الآن مبعث قلق لنا في إثيوبيا. وأكتب إليكم في هذا الوقت لأنني اعتقد أن كل الأطراف المعنية، وعلى الأخص الأمم المتحدة، يجب أن تنتبه لبعض المخاطر المحتملة في الصومال، والتي يجب احتواؤها قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة. وأشير هنا إلى التصريح الذي أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية BBC يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ منسوبا إلى السيد علي خليف غلاير، رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال. إذ يُنسب إلى رئيس الوزراء انتقاده إثيوبيا لتدخلها في شؤون الصومال.

وهذا أمر محزن ومقلق لإثيوبيا على حد سواء. وهو أمر محزن لأن أعضاء الحكومة الوطنية الانتقالية كان ينبغي أن يكونوا أول من يعرف بحجم ما بذلته إثيوبيا من جهود لمساعدة شعب الصومال على تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة.

غير أننا لم نندهش بأكثر من اللازم من جراء هذا التطور الأخير. فقد كان واضحا لنا منذ وقت أن ما تعتبره الحكومة الوطنية الانتقالية أولوية لها ليس هو تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال من خلال الحوار. بل كان يبدو أن ما تعتبره أولوية لها هو بالأحرى ضمان إخضاع أولئك الذين لم يكونوا جزءا من عملية عرته بأي وسيلة متاحة، بما في ذلك استخدام القوة، ومن خلال السعي لكسب الشرعية والاعتراف على الصعيد الدولي. ونتيجة لذلك، لم يكن يبدو أن مسؤولي الحكومة الوطنية الانتقالية يهتمون كثيرا بخلق الشرعية وتوافق الآراء على الصعيد الداخلي. ولست واثقا مما إذا كنا جميعا قد بذلنا ما يكفي من الجهود لإقناع الحكومة الوطنية الانتقالية بالتحلي بالحكمة والتروي في هذا الصدد.

ولذلك، فإن مجمل النشاط الدبلوماسي للحكومة الوطنية الانتقالية كان مكرسا إلى كسب المال والدعم من أجل التغلب على من لم ينضموا بعد إلى عملية عرته، حتى وإن كانوا قد نجحوا في إقرار السلام والأمن في مناطقهم. ولا نعتقد أن الصراع الذي استمر عشر سنوات في الصومال يمكن أن يُحل بالاعتماد فقط على الدعم الخارجي.

وهذا النهج الذي تتبناه الحكومة الوطنية الانتقالية بقمع من لم يقبلوا سلطتها داخل البلد يُستخدم الآن ضد جيران الصومال ممن أعربوا عن القلق إزاء السياسة التي تنتهجها الحكومة الوطنية الانتقالية. وليس هناك كثير من الشك في أن التصريح الذي أدلى به رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية في جيبوتي كان يهدف إلى أن يجعل من إثيوبيا كبش فداء للصعوبات التي تواجهها الحكومة الوطنية الانتقالية داخل البلد. وبناء على ذلك، يبدو أن

الحكومة الوطنية الانتقالية تأمل في أن تحميل إثيوبيا مسؤولية جوانب الضعف داخل الحكومة الوطنية الانتقالية سيجعل الأموال تتدفق إلى خزائنها، وأنها ستكسب أيضا المزيد من الدعم من المجتمع الدولي. ويجب ألا يُستبعد أيضا احتمال أن تكون الحكومة الوطنية الانتقالية تسعى إلى دق إسفين بين إثيوبيا وبعض قطاعات المجتمع الدولي. وهو أمر بالغ الخطورة وينم تماما عن دوافع خبيثة. ويجب ألا يكون ذلك مقبولا من أي جهة، وعلى الأخص من الأمم المتحدة.

وفي الواقع، وفي ضوء الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في رعاية عملية عرته، فإنها تتحمل بالإضافة إلى ذلك مسؤولية أعظم كثيرا من مسؤولية معظم الأطراف في الإسهام في نشر الحس السليم والتعقل فيما يتصل بعملية السلام في الصومال.

ونعتقد في إثيوبيا أنه لا يزال هناك أمل كبير في تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية في الصومال، وفي إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة في البلد. كما نعتقد أننا جميعا يجب أن نسهم بأقصى جهودنا من أجل مواصلة قوة الدفع التي تولدت عن مؤتمر عرته. وكل من الحكومة الوطنية الانتقالية وأولئك الذين لم يكونوا جزءا من عملية عرته يتحملون مسؤولية كبيرة في هذا الصدد. كما أن ذلك كان ما اتفق عليه في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) الذي عُقد مؤخرا في الخرطوم. فلا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال إلا من خلال الحوار وحده. وهذا ما ينبغي أن يعاد تأكيده للحكومة الوطنية الانتقالية وممثليها. فمسؤولو الحكومة الوطنية الانتقالية لن ينهضوا بمصالح الصومال بمهاجمة من يرفضون تشجيعهم على إتباع طريق ليس من المرجح أن يؤدي إلى المصالحة الوطنية في البلد، أو إلى السلام في ذلك البلد، أو في المنطقة الفرعية عموما. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان المنطقة الفرعية، مثل إثيوبيا، لها حقها المشروع في الرد على التهديدات الحقيقية، وليس مجرد التهديدات المتصورة، التي تحدق بأمنها القومي. ولا يمكن أن يُسمح للحكومة الوطنية الانتقالية بالتمادي في توهمها أن التلويح بالرأي العام السلبي يمكن أن يسكت ويخرس أصحاب الشواغل المشروعة فيما يتعلق بأمنهم القومي. وهو وهم يمكن أن يكون خطيرا، ويمكن أن يدفع الحكومة الوطنية الانتقالية إلى أن تكون أكثر وأكثر تهورا.

وآمل ألا يحدث ذلك، وأن يتسنى إقناع مسؤولي الحكومة الوطنية الانتقالية بأن يكونوا أكثر واقعية مما كانوا عليه في الآونة الأخيرة. فينبغي إقناعهم بمقاومة إغراء خلق أعداء مفتعلين لأغراض سياسية تماما ومن أجل تغطية جوانب ضعفهم الداخلية. فما هو مطلوب منهم إنما هو معالجة جوانب الضعف تلك بطريقة واقعية.وما هو مطلوب منهم أيضا هو أن يعملوا وفقا لما فيه مصلحة الصومال وبقية بلدان المنطقة الفرعية.

إن هناك أملا حقيقيا في إقرار السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. فهذه فرصة ينبغي أن تغتنمها الحكومة الوطنية الانتقالية، بالتعاون حتى مع من بينها وبينهم خصومة في الوقت الراهن، لإنهاء معاناة شعب الصومال. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كفت الحكومة الوطنية الانتقالية عن محاولة خلق أعداء مفتعلين - وهي ضرورة تشعر بها الحكومة الوطنية الانتقالية بسبب توجهها الخارجي سعيا وراء الدعم بكافة أشكاله، بما في ذلك دعم شرعيتها السياسية. وينبغي على الحكومة الوطنية الانتقالية أن تعود بتوجهها إلى الصومال، وتركز على ما ينبغي إنجازه على الصعيد الداخلي. وذلك من شأنه أن يحقق أيضا مصالح منطقتنا الفرعية. وآمل أن يكون بمقدورنا الاعتماد على دعمكم ودعم مجلس الأمن وصولا إلى هذه الغاية.

(توقيع) سيوم ميسفين
وزير الشؤون الخارجية